كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : دكتورة وفاء محمد سحاب العاني

اسم المادة باللغة العربية :تحديث الدول الاسلامية

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Modernization of the Islamic States

اسم المحاضرة التاسعة باللغة العربية: الحياة السياسية في تركيا ١٩٦٠ ـ ١٩٧١

اسم المحاضرة التاسعة باللغة الإنكليزية : The reformist trends in Iran:

- **First period: discovering, quoting ,and imitation (1820-1878)**

محتوى المحاضرة التاسعة

الحياة السياسية في تركيا ١٩٦٠ - ١٩٧١

شهدت تركيا في عام ١٩٦٠ اول انقلاب عسكري، والمعروف عن تركيا في تلك الفترة انها كانت محكومة من قبل الجيش فهو المسؤول عن حماية الدولة بشكلها الجمهوري وطبيعتها العلمانية لذلك لم يكن باستطاعة الاحزاب السياسية حتى لو فازت بالانتخابات ان تمارس الحكم بصورة حقيقية دون تدخل الجيش، لذلك فالمنافسة بين الحزب الديمقراطي الحاكم وبين حزب الشعب كان له اثاره السيئة على الشارع التركي اضافة الى فشل الحزب الديمقراطي في حل المشاكل الاقتصادية، لذلك وجد الجيش ان الحقوق الطبيعية للامة قد انتهكت وان المبادئ الكمالية في خطر فلابد من انقاذ البلاد فتحرك الجيش في ٢٧ مايس ١٩٦٠ واحتل المؤسسات الحكومية والاذاعة ومقر رئاسة الجمهورية ومنازل زعماء الحزب الديمقراطي البارزين واعتقال جلال بايار رئيس الجمهورية وعدنان مندريس رئيس الحكومة ورفيق كورلتان رئيس المجلس الوطني وجميع الوزراء وثلاثمائة نائب وشملت الاعتقالات كبار التجار ورجال الأعمال ممن كانت لهم صلة بمندريس ووزرائه وبلغ عدد المعتقلين ٥٩٢ شخصا

لم يتم الانقلاب سوى ساعات قليلة فانتهى بذلك عهد الحزب الديمقراطي ونقل السلطة الى العسكريين فشكل الجيش لجن عرف ب (لجنة الوحدة الوطنية) التي ضمت الضباط الثمانية والثلاثون الذين نفذوا الانقلاب وكان خمسة منهم برتبة جنرال ابرزهم جمال كورسيل

اكنت لجنة الوحدة الوطنية على العودة الى المبادئ الديمقراطية التي وضعها اتاتورك فاطلقت سراح السجناء السياسيين وبدات بإعداد الهدة لوضع دستور جديد للبلاد واصدرت احكام الاعدام بأعضاء الحزب الديمقراطي المعروفين بالتطرف منهم جلال بايار وعدنان متدريس الذي استبدل حكمه فيما بعد الى السجن ثم اطلق سراحه وجرى حل الاحزاب واصدر عصمت اينونو بيان اكد فيه تأييده لما قام به الجيش

وقام قادة الجيش يفتح المجال لتأسيس الاحزاب السياسية لإزالة التناقض بين حزب الشعب والحزب الديمقراطي فظهرت احزاب كثيرة خلال هذه الفترة منها:-

١- حزب العدالة الذي تأسس في شباط ١٩٦١ بزعامة سليمان ديميريل وهو مهندس معماري ولد عام ١٩٢٤ من اسرة ثرية

٢- حزب تركيا الجديدة الذي تأسس في شباط ١٩٦١ منافسا لحزب العدالة

٣- حزب عمال تركيا (حزب العمال التركي) تأسس في شباط ١٩٦١ بزعامة محمد علي قيار وضم عدد من القادة الماركسيين والنقابيين ويمثل تحالفا بين عمال الصناعة والزراعة والمثقفين وبعض صغار الملاك واصحاب المهن الحرة
٤- الحزب الفلاحي تأسس في شباط ١٩٦١ تولى الزعامة الب ارسلان

لقد حصل خلاف داخل لجنة الوحدة الوطنية فانقسمت بين مؤيد للحكم العسكري واخر مؤيد للحكم المدني البرلماني ولعدم حصول التأييد الكافي للحكم العسكري فقد تم الاتفاق على اقامة حكم برلماني ووضع دستور جديد للبلاد الذي جرى الاستفتاء عليه في التاسع من تموز ١٩٦١ وحصل على نسبة ٦١.٧% لصالح الدستور
تميز الدستور الجديد بانه اطول الدساتير التي سبقته وحجمه متناسب مع دساتير العالم ويتكون من ١٥٧ مادة اساسية و ١١ مادة مؤقته مع مقدمة ويختلف عن الدساتير السابقة بوجود هوامش توضيحية لكل مواد الدستور والمواد المرتبطة بها وهذه الهوامش لا تقع ضمن مواد الدستور اما اختلافه عن دستور ١٩٢٤ فيكمن في

١- حذف مبدأي الانقلابية والدولية من المادة الثانية فاصبحت تحوي اربع مبادى، فقط هي الجمهورية والقومية والعلمانية والشعبية
٢- السماح بتشكيل احزاب سياسية وكذلك السماح بالاضراب واعطاء الحرية للصحافة وحرية استقلال الجامعات
٣- اصبح المجلس الوطني التركي مؤلفا من مجلسين مجلس النواب ومجلس الشيوخ
٤- انشاء المحكمة الدستورية من خمسة عشر عضوا وخمسة اعضاء احتياط ويشترط في هذا العضو أن يكون قد اتم الأربعين من عمره وان يكون قد زاول مهنة المحاماة خلال خمسة عشر عاما
٥- نصت المادة ١٤٣ على تشكيل مجلس القضاء الأعلى الذي يتكون من ١٨ قاضيا اصليا وخمسة قضاة احتياط وينتخب ستة من هؤلاء الاعضاء من قبل محكمة النقض وستة آخرون يختارهم قضاة الدرجة الأولى من بينهم بالاقتراع السري وينتخب مجلس القضاء الأعلى رئيسه من بين اعضائه بالاغلبية المطلقة اما وظائف واختصاصات مجلس القضاء الاعلى هو الفصل بكل ما يتعلق بأهلية القضاة ويصدر قرار اعفاء القاضي من وظيفته لاي سبب من الاسباب واتخاذ الاجراءات التاديبية ضد احد القضاة، ويتولى الرقابة على القضاة اعضاء من درجة اعلى يعينهم مجلس القضاء الأعلى في حالات معينة

٦- تأسيس مجلس الأمن القومي الذي يتراسه رئيس الجمهورية وينوب عنه في غيابه رئيس الوزراء ويضم رئيس الاركان العامة وقادة الأسلحة الثلاثة ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية والقائد العام لقوات الأمن ويمكن دعوة أخرين من الوزراء أو غيرهم لحضور بعض اجتماعاته ويقوم بالمهام التالية:

أ) بحث الشؤون المتعلقة بالأمن القومي للدولة

ب) التنسيق بين الاركان العامة ووزارة الدفاع والمؤسسات العسكرية الأخرى

ت) تقديم التوصيات المتعلقة بالامن القومي الى مجلس الوزراء

٧- ان مجلس الشعب التركي هو برلمان مكون من مجلسين مجلس الشعب ومجلس الشيوخ يتكون مجلس الشعب من ٤٥٠ عضوا يتم انتخابهم بتصويت عام اما مجلس الشيوخ فيتكون من ١٥٠ عضوا بتصويت عام أيضا، تجري انتخابات مجلس الشعب كل اربع سنوات اما انتخابات مجلس الشيوخ فتجري كل ست سنوات، تقع السلطة التنفيذية كما ورد في الدستور في يد المجلس اما المستحدث من الهيئات العليا فهو تاسيس محكمة دستورية وظيفتها جعل القوانين متوافقة مع نصوص المواد الدستورية